مقالة بعنوان: دور السياسة العامة الإستخراجية في مكافحة الفقر في الجزائر خلال الفترة 2000-2017

حاجي عبدالحليم

الملخص:

تعد ظاهرة الفقر ظاهرة متعددة الجوانب، لا ترتبط بظروف محددة بذاتها ولا تقتصر على شعب بذاته، إنها ظاهرة اجتماعية وبأبعاد اقتصادية، ومرجعية سياسة، وحلولها تبقي تكاملية بين مختلف الجوانب التي توجدها، ولقد عمل النظام السياسي في الجزائر على تحسين الأداء بتعبئة الموارد البشرية والمادية لبناء اقتصاد قوي، يضمن توفير أساليب تساعد على القضاء الفقر وتقليل عدد الفقراء وذلك من خلال الاعتماد على السياسات العامة الاستخراجية، ولقد حققت هذه الأخيرة نتائج مقبولة في مجال مكافحة الفقر في الجزائر خلال الفترة 2000-2017.

الكلمات المفتاحية:

السياسة الاستخراجية، الفقر، الإنفاق، الاستثمار، الضرائب.

Abstract:

The phenomenon of poverty is a multi-faceted phenomenon that is not related to specific circumstances and is not limited to a people in itself. It is a social phenomenon with economic dimensions, political reference and solutions that maintain complementarity among the various aspects that exist. The political system in Algeria has improved performance by mobilizing human and material resources to build A strong economy, ensuring the provision of methods to help eliminate poverty and reduce the number of poor through reliance on extractive policies, has achieved

acceptable results in the fight against poverty in Algeria during the period 2000-2017.
key words:
Extractive policy, poverty, spending, investment, taxes.

المقدمة:

تتردد كلمة الفقر كثيرا على مسامع الإنسان في كل المواقع والأماكن، فهي تأخذ صورة الجوع، الكسل، الحرمان، الفاقة، عدم التمكن من الصحة والتعليم، التغذية المسكن، وعدم القدرة على التملك وعلى مقاومة الصدمات، وغياب حقوق الإنسان وانتهاك الحريات الأساسية والإنسانية، والافتقار إلى القدرة على التعبير عن الرأي والحرمان من السلطة والنفوذ، والتمثيل في مؤسسات صناعة القرار، كما تصدح بها الصحف والمقالات ورسائل ومذكرات العديد من رجال العلم والمتخصصين في الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث انصبت أغلب اهتمامات الباحثين على معرفة أسباب الفقر والآثار الناتجة عنه ومحاولة إيجاد الحلول لهذه الظاهرة

وتُعد ظاهرة الفقر ظاهرة عميقة الجذور وعلى قدر كبير من التعقد، وعدم الثبات والتحول من حال الى حال، يتداخل فى تشكيلها مؤثرات سياسية واقتصادية ونفسية ودينية وعاطفية مما يجعل حصر مكوناتها أمرا شاقا، وتختلف تأثيرات هذه الظاهرة من بلد لآخر بدأ من الإقصاء في البلدان الغنية ووصولا إلى المجاعة والموت من الجوع في الدول الأكثر فقرا، وهذا الآمر يجعل من المخاطرة وبمثابة مغامرة صياغة سياسات عامة بعيدة المدى تزعم القدرة على فهم وتفسير والقضاء على الفقر بشكل نهائي ومرضي.

وتعتبر الجزائر من الدول التي عانت من هذه المعضلة لمدة زمنية طويلة حيث وصل معدل البطالة بـ**29 %** سنة **2000**، بعدما قدر سنة **1988** بـ **6.2 %**. ووصلت نسبة الفقر إلى **12.1 %** سنة **2000** مقابل **8.1 %** سنة **1988**.

غير أن الجزائر لم تدخر جهدا في مكافحة ظاهرة الفقر من خلال تنفيذ سياسات عامة، منذ الاستقلال إلى غاية اليوم.

أولا: مشكلة الدراسة

عمل النظام السياسي في الجزائر على تحسين الأداء بتعبئة الموارد البشرية والمادية لبناء اقتصاد قوي، يضمن توفير أساليب تساعد على القضاء الفقر وتقليل عدد الفقراء، بالاعتماد على السياسات العامة الاستخراجية، ويمكن تحقيق الغرض من هذه الدراسة عن طريق الإجابة عن الإشكالية التالية: **ما دور السياسة الاستخراجية في مكافحة الفقر في الجزائر خلال الفترة 2000-2017؟**

للإجابة على التساؤل الرئيسي نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

– ما المقصود بالفقر؟ وماحجم مشكلة الفقر في الجزائر؟.

– ما المقصود بالسياسة الاستخراجية؟.

– ماهي أهم البرامج والسياسات المنتهجة في إطار السياسية الاستخراجية في مكافحة الفقر في الجزائر؟.

ثالثا:أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة السياسة الاستخراجية في القضاء على الفقر في الجزائر خلال الفترة 2000–2017، من خلال:

1) محاولة التعرف على واقع الفقر في الجزائر.
2) معرفة برامج والسياسات الاستخراجية في الجزائر.
3) التعرف على مدى مساهمة السياسة الاستخراجية في الحد من الفقر في الجزائر.

ثالثا: محاور الدراسة

المحور الأول: الإطار النظري للفقر، السياسة الاستخراجية.

المحور الثاني: السياسة الاستخراجية والفقر في الجزائر خلال الفترة 2000–2017.

المحور الثالث: اثر السياسة الاستخراجية في القضاء على الفقر في الجزائر خلال الفترة 2000–2017.

المحور الأول: الإطار النظري للفقر، السياسة الاستخراجية

أولا: مفهوم الفقر

حاول علماء وباحثون في العلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، البحث عن تعريف يتصف به الفقر وقدموا الكثير من التعاريف، ومن بين هذه التعاريف نذكر الآتي:

حدد البنك الدولي مفهوم الفقر على أنه" عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة"[1]، كما يعرف الفقر وفق منهج الأمم المتحدة" عدم القدرة على الوصول إلى حد أدنى من الاحتياجات الأساسية، المادية كالطعام، والسكن والملابس، والمياه النقية، ووسائل التعليم والصحة، وغير مادية مثل حق المشاركة، والحرية الإنسانية والعدالة الاجتماعية."[2]

والفقر وفقا لتقرير التنمية البشرية الصادر في عام 1990، بأنه انعدام الفرص والخيارات ذات الأهمية الأساسية للتنمية البشرية، وهي العيش في صحة وإبداع،

[1] – البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم: الفقر، البنك الدولي ، واشنطن، 1990، ص 41.

[2] – مجموعة من الباحثين (دليل مؤشرات التنمية البشرية) ، ورشة عمل حول مؤشرات التنمية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، بيروت، 2001، ص 83.

والتمتع بمستوى معيشة لائق، وبالحرية والكرامة واحترام الذات والآخرين،[3]فالفقر يتمثل في انعدام الفرص بسبب عدم كفاية التعليم والتغذية، وضعف الحالة الصحية أو بسبب عدم القدرة على العثور على عمل، والضعف أمام الصدمات الاقتصادية المفاجئة، كما يعني الفقر انعدام القدرة على تجنيد القوى الاقتصادية والاجتماعية، التي تعمل على بقاء حالة الضعف أمام الصدمات،وحسب قراوهيل يعني الفقر"حالة النقص المادي الذي يترجم بصفة عامة بمستوى الدخل النقدي، الذي يبقي دائما أقل من مستوى حد الفقر".[(4)]

ما يمكن تعريفه على أنه حالة من الحرمان من المزايا والركائز الاقتصادية، والاجتماعية والبشرية، بحيث تشمل الأصول الاقتصادية، والمادية مثل الأرض، والماشية، والسكن، والمهارات والصحة الجيدة.

ثانيا: السياسة الإستخراجية: ويقصد بها مجموعة الإجراءات التي تنتهجها الحكومة للحصول على الموارد المالية لتغطية النفقات العامة[(5)] فهي وسيلة غايتها الحصول على الموارد من خلال التوسع في استغلال العنصر البشري مع فرض الضرائب والرفع منها تدرجيا، وتنمية القروض من السوق المالية وتوفير الشروط

---

[3] – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **الفقر وطرق قياسه في منطقة الإسكوا**، محاولة لبناء بيانات لمؤشرات الفقر، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003، ص 11.

([4]) صحراوي نادية، **تحليل وقياس الفقر** ، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير ، 2009/2008 ، ص4

([5]) فهمي خليفة الفهدوي ، **السياسات العامة –منضور كلي في البنية والتحليل**، الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، مصر، 2001 ، ص 75.

الضرورية لتحقيق أقصى فعالية ، ودول العالم على اختلاف أنظمتها السياسية وتباين توجهاتها تشترك جميعا في إصدار سياسة محققة لهذا الغرض الاستخراجي[6] وتهدف إلى تحقيق الأغراض التالية:

– استمرارية تدفق الموارد المالية لإدارة الشأن العام، حماية الاقتصاد الوطني، معالجة العجز في ميزان المدفوعات، توجيه الاقتصاد نحوي القطاعات المرغوب في تنميتها، ضمان حماية الصناعة والفلاحة.

إن الغرض من السياسة العامة الاستخراجية هو أن تضع تحت تصرف الدولة نقدا يعد عمادا للتبادل والائتمان، كما تضع تحت تصرف الحكومة ميزانية تجمع بين مواردها ونفقاتها،[7]ولها أشكال كثيرة متعددة ومتنوعة ولعل أهمها ما يلي:

– **العمل للنفع العام:** وهو قيام المحكوم عليه بعمل يعود بالفائدة على المجتمع تكفيرا عن الخطأ المرتكب من طرفه ودون مقابل، وتختلف تسميته حسب البلدان التي تأخذ به فمثلا بريطانيا التسمية المعمول بها هي الخدمة للمنفعة العامة، أما في كندا وهولندا فتأخذ اسم "الأعمال المشتركة".

– **الضرائب:** وهي فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة، دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة.[8]

([6]) المرجع نفسه، ص75.

([7]) جاك دونديو ، **الدولة** ، ت: سموحي فوق العادة ، الفكر الجامعي للنشر والتوزيع والطباعة، بيروت لبنان، 1980 ، ط1، ص 43.

- **المساهمات المالية:** ونقصد بها كل الإعانات والقروض والمنح والهبات والمساعدات التي تحصل عليها الدولة، من أطراف داخلية أو خارجية وتساهم في تحسين ميزان المدفوعات.

- **التجنيد الإلزامي:** هو فرض الدولة الخدمة العسكرية الإلزامية على مواطنيها لتحقيق تعبئة عسكرية شاملة سواء في السلم أو الحرب ويعوضون أي نقص في أعداد المقاتلين وقت الحرب، إذ يلجأ الجيش إلى استدعاء المجندين عند الحاجة.

ثالثا: علاقة السياسات العامة " السياسة الاستخراجية" بالفقر

لا تعتبر كل مشكلة سياسة عامة فقد تترك خيارات الحل إما إلى آلية السوق، أو بشكل غير رسمي إلى العائلات أو الشبكات الاجتماعية، غير أن مشكلة الفقر تعتبر من القضايا التي يجري النظر فيها من طرف صانع السياسات العامة، نظرا لتعقدها وتعدد الفاعلين فهي مشكلة متعددة الأبعاد، تتطلب قوة وقدرة، وخبرة واسعة، ومعلومات مفيدة ومفصلة وتشاور، وتشارك بين جميع المستويات لتوزيع الموارد علي الجميع، وبالأخص الطبقات الفقيرة ومن ثم فإن مخرجات السياسة العامة الموجهة لمكافحة الفقر تأثر على الفقراء وتتأثر بهم، الأمر الذي يقتضي البحث فيه

([8]) محمد عباس محرزي، **إقتصاديات الجباية والضرائب** ، دار هومة ، الجزائر، ط2 ، 2008، ص14.

1. شرعية صانع السياسات العامة والفقر:

للسياسات العامة مكان متقدم ودور مهم في المنافسة والصراع على السلطة، والسبب في ذلك أن السياسات العامة في ذاتها وبذاتها موارد تساهم في توفير الشرعية لرجال السياسة من المنتخبين بالدرجة الأولى وغير المنتخبين أو في إسقاطها، وحسب المفكر جوليان فرونيد ' الشرعية هي الأداة الأساسية في ترشيد النظام، لأنها تنظمه بواسطة القواعد العامة المقننة والمحددة من قبل الحكومة" فهي مرتبطة مع مفهوم الموافقة والقبول ومع القانون الذي يشكل عنصر الحماية لما هو متفق عليه حول الشرعية بشكل عام[9] والشرعية السياسية هي عملية دينامكية، قابلة لنمو، والتطور وقد تتآكل وتضعف، فقد يتولي صانع السياسات العامة السلطة دون سند شرعي، ولكن بمرور الوقت قد يكتسب مشروعية بأدائه وقدرته علي القضاء على الفقر، بفضل مخرجاته السياسية التي تراعي مطالب مواطنين، أي قبول المحكومين به يصبح طوعا قائما على الرضا وليس القهر، لقدرته على تلبية احتياجاتهم وضمان مستقبل أجيالهم، والعكس صحيح قد يصل صانع السياسات العامة إلى الحكم بطريقة قانونية ورضا الشعب، ولكن مع مرور الوقت يفقد شرعيته لعدم فعالية مخرجات السياسات التي تبناها في أجندته للقضاء على الفقر والتقليل من الفقراء، وتحسين مستوى العيش، أي أن الإسناد السياسي له دورا مهما في باب الشرعية بواسطة السياسات العامة.

([9]) أحمد ناصوري، النظام السياسي والشرعية والمشروعية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق، العدد الثاني، المجلد 24، الصادر بتاريخ 2008، ص354.

وإن كانت حدة الفقر في أي مجتمع هي أوضح تعبير عن فشل أو عدم قدرة صانع السياسات العامة على تحويل الالتماسات(المطالب) إلى قرارات سلطوية (المخرجات)، تضمن الحد الأدنى من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فإن شرعيته تصبح محل شك، وهذا في الحد الأدنى يعني أن من يتجاهل حالة الفقراء يخاطر بفقدان شرعيته، ذلك أن انتشار الفقر يعني إفلاسه واستنفاذ رصيده المادي والمعنوي وانحصار قدراته، وبقائه يبقى معتمد على الاستخدام الأوسع للعنف والقوة، ووجود أغلبية ساحقة من المواطنين في حالة الفقر مع أقلية نسبيا تعيش حالة من الرخاء، هذا التفاوت في مستوى العيش يؤدي إلى عدم استقرار لفترة طويلة الآجل.

2.المشاركة والفقر: ترتبط المشاركة والفقر بعلاقة فالأولي تؤثر في الثانية والعكس صحيح ، حيث يقول كيث ديفيس k.davis :« إن المشاركة هي الاندماج الذهني والعاطفي لشخص في وضعية جماعية، تشجعه على المساهمة في تحقيق أهدف الجماعة وتحمل المسؤوليات معهم »،[10] وهي عملية تشمل جميع صور إشراك أو إسهامات المواطنين في توجيه عمل أجهزة الدولة أو أجهزة الحكم المحلية أو مباشرة القيام بالمهام التي يتطلبها المجتمع سواء كانت طابعها استشاريا أو تقريريا أو تنفيذيا أو رقابيا، وسواء كانت المساهمة مباشرة أو غير

([10]) فضيل دليو الهاشمى، لوكيا ميلود سفارى، **اشكالية المشاركة الديمقراطية فى الجامعة الجزئرية** ، قسنطينة: منشورات جامعة منتورى ، ط 1، 2001 ، ص 20.

مباشرة(11)، وهي بنظر ماريون وينر"mayron" نشاط اختياري يستهدف التأثير في اختيار السياسة العامة[12]، ذلك أن هناك ارتباط وثيق بين المشاركة السياسية والفقر حيث تتيح المشاركة السياسية فرصا أكبر للفقراء من التخلص من فقرهم وتحسين مستوي المعيشة، كما تخلق الحافز والدافع القوي للمبادرة ، وتكون المشاركة عن طريق المساهمة في صنع وتنفيذ السياسات العامة

المحور الثاني: السياسات العامة الاستخراجية في الجزائر ومكافحة الفقر خلال الفترة 2000-2017

أولا: السياسات العامة الاستخراجية العمومية (الاستثمار العام)

حازت المشاكل الاجتماعية العامة المتمثلة في البطالة، التوترات المتزايدة، وارتفاع معدل الفقر من 8،1 سنة 1988 الي14،1 بالمائة سنة 1995 ثم انخفضت ب 14بالمائة عام 2000، والضغط المتنامي من أجل استخدام الاحتياطات التي بلغت 6.78 مليار دولار سنة 1998[13] لتخفيف من الظروف الاقتصادية والاجتماعية، على القبول السياسي والاجتماعي اللازم لعلاجها، تم إدراجها في أجندت صانع القرار، وتم البث بالطريقة التي ينبغي حل قرار الفقر

([11]) محمد عبد الفتاح محمد، **تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الإجتماعية**، المكتب الجامعى الحديث، الاسكندرية، ط1، 2008، ص70.

([12]) عثمان عبد المعز رسلان، **التربية السياسية. دراسة تحليلية**، دار النشر والتوزيع الاسلامية، ط1، القاهرة ، 1990، ص64.

([13]) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التعديل الهيكلي، نوفمبر 1998 ص 43.

بواسطتها، أدت هذه القرار إلى تجنيد السياسات العامة الإستخراجية – الاستثمار العام – لتوفير هياكل البنية الأساسية وزيادة الدخل القومي ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد الوطني[14] لتحسين المستوى المعيشي لمجموع مواطنيها، وقد تم إطلاق هذه الاستثمارات العمومية على شكل مخططات تنموية يتناول كل برنامج مجموعة من المحاور وركزت هذه المحاور بشكل كبير على إعادة الانطلاق الفلاحي وكل نشاط إنتاجي وتحسين مستوي التعليم للسكان، وتتمثل هذه البرامج في برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2004/2001، وكذا برنامج دعم النمو الذي يمتد للقترة 2009/2005 إضافة إلى البرنامج الخماسي الخاص بالفترة 2014/2010.

1. سياسات الإنعاش الاقتصادي2004/2000:

تبنت الدولة منذ سنة 2000 سياسة استخراجية استثمارية لمكافحة الفقر والبطالة وتحقيق التوازن الجهوي بشكل أكثر فعالية لتقديم خدمات ذات نوعية، اعتمدت على التوسع في حجم الإنفاق، وتجلت معالمها من خلال تخصيص 525 مليار دج،[15] أي 7 مليارات دولار موجهة لدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية والفلاحة، وتعزيز الخدمات العمومية، ومن خصائص هذه السياسات ما يلي:

([14]) طويرات وليد، **سياسة الانفاق العام وأثرها على التنمية الاقتصادية**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، 2015/2014، ص141

[15] - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000، الجزائر 2001، ص 161

- هذه السياسات أعدت وفقا للقدرات التمويلية لدولة الجزائرية.
- رافق هذه السياسات مجموعة من التعديلات المؤسسية والهيكلية.

وتهدف هذه السياسات الاستخراجية الاستثمارية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي كالآتي:

- الحد من الفقر وتحسين مستوي من المعيشة.
- تحسين المستوي المعيشي للمواطنين وفك العزلة عن المناطق النائية.
- إصلاح وتوسيع شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب وتطويرها.
- توفير مناصب العمل والتقليل من البطالة وتطوير المنشئات الصحية.
- تخفيض أزمة السكن بتوجيه جزء كبير من الأموال إلى هذا القطاع.

إن هذه السياسات الاستخراجية لدعم الإنعاش الاقتصادي وجهت أساسا للعمليات الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، وتعزيز الخدمات في ميدان الري، الهياكل القاعدية، وتحسين الإطار المعيشي لطبقات الدنيا في المجتمع، حيث ركز صانع القرار على عنصر الزمن لتنفيذ هذه الاستثمارات في نصف المدة الأولى، وهذا لتحقيق الفعالية في دعم الاقتصاد الوطني، وزرع بذور الثقة في المواطنين بالنتائج المحققة على أرض الواقع وفي أقرب وقت.

2. سياسات إضافية للتمكين للنمو2005/2009:

تحسن مداخيل السياسات الاستخراجية نتيجة ارتفاع أسعار البترول والذي وصل إلى حدود40 دولار سنة 2004، قرر صانع القرار السياسي سن مرحلة

التمكين الاقتصاد الجزائري من خلال التحكم في النمو وتكثيفه في جميع القطاعات النشاطات مع العمل على مرافقة الإنتاج الوطني، وهي سياسة مكملة لسياسة الإنعاش الاقتصادي تهدف إلى[16] تحسين المستوى المعيشي والتقليل من الفقر والتقليص من البطالة. استكمال الإطار التحفيزي للسياسة الاستخراجية. ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاص. ترقية تكنولوجيات الاتصال الجديدة.[17]، وقد تم خصص له مبلغ قدره 4203 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار، حيث تم تقسيمه إلى خمسة برامج فرعية هي:

- برنامج تحسين معيشة السكان تشمل السكن ،التربية والتعليم والتكوين ،البرامج البديلة لتنمية الرياضة، الثقافة، الصحة، وتزويد السكان بالماء والكهرباء، ورصد له 1908.5 مليار دينار جزائري يمثل 45% من المبلغ الإجمالي .
- برنامج تطوير الهياكل القاعدية بشمل السكن، قطاع الأشغال العمومية، والنقل، قطاع التهيئة العمرانية وخصص له 1703.1 مليار دينار جزائري يمثل 40% من إجمالي المبلغ.

[16]- بوابة الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو، ص2، على الموقع التالي: www.premier. ministere.gov.dz/arabe/media/pdf 09-02-2010.

17- البرنامج التكميلي لدعم النمو 2004-2009، المجالات الرئيسية التي يشملها www.el-mouradia.dz /arab/infos/actualité/htm 15/01/2009

- برنامج دعم التنمية الاقتصادية يشمل الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، الصناعة وترقية الاستثمار، السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف.
- برنامج تطوير التكنولوجيا الحديثة ويشمل الإعلام والاتصال، وتحصل على 50 مليار دج ويمثل 1.2% من المبلغ الموجه للعملية.

3. سياسات توطيد النمو 2014/2010 :

عبارة عن برنامج الاستثمارات خاص بالفترة 2014/2010 تمت دراستها والموافقة عليها يوم 24 ماي 2010 بعد اجتماع مجلس الوزراء وتمثل هذه السياسة تصورا لسياسة استخراجية يتم حل القرارات الاجتماعية بواسطتها، وكلف إنجاز مشاريعه حوالي 21214 مليار دج ما يعادل 286 مليار دج وهو يشمل الأتي:[18]

- سياسة جارية إلى نهاية 2009 الانجاز المتبقي من برنامج الدعم الاقتصادي بمبلغ **9680** مليار دج، ولقد كانت أسباب استكمال (البرنامج الجاري) تتمثل في التالي:[19]

([18]) مصالح الوزير الاول ، ملحق بيان السياسة العامة ن الملحق رقم 03 قوائم برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للفترة 2014/2010 .

[19]- ملحق بيان السياسة العامة، مصالح الوزير الأول، 2012/07/01، ص ص 38-40 www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/pdf/declaration 201 ar.pdf

- أي برنامج عمومي للتنمية يعتبر امتدادا للبرنامج السابق تحت تسمية "البرنامج الجاري"، وكان برنامج **2005-2009** في حد ذاته يتضمن **1216** مليار دينار من البرنامج الجاري إلى نهاية سنة **2004.**
- البرنامج الجاري يعد دوما ضروريا قصد تفادي" سنوات بيضاء" في الاستجابة لتطلعات السكان (مدارس، مساكن، التزود بالغاز والكهرباء)، وقد بقي في **31** ديسمبر **2009** أزيد من **500000** سكنا ممولا من الدولة أو بمساعدتها قيد الدراسة، أو على مستوى ورشات الانجاز.

- سياسة جديدة بمبلغ 11534 مليار دج ما يعادل 155 مليار دولار.

ثانيا: السياسة العامة الاستخراجية الخاصة (الاستثمار الخاص)

في إطار البحث عن مصادر مالية استخراجية لتعزيز السياسات التنظيمية والرمزية في المدى الطويل والتقليل من الفقر، بدأت أنشطة تنمية القطاع الخاص تبرز على الساحة كمكون ضروري لتحقيق أهداف الإنمائية للألفية الجديدة والتي من ركائزها، خلق فرص عمل جديدة ، وتوليد الدخل للقضاء على الفقر.

فالقطاع الخاص يستحوذ على أكثر من 97 بالمائة من المشاريع،[20] يدعم النمو الاقتصادي ويوفر مناصب الشغل، خاصة التي تعتمد بكثرة على اليد العاملة كالفلاحة والأشغال العمومية،ويخفض عدد الفقراء ويساعد الناس على تحسين

([20]) عيسي مرزاقة ، **القطاع الخاص والتنمية في الجزائر** ، رسالة دكتورة دولة ، جامعة باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، 2007 ، ص97.

أحوالهم المعيشية وتوليد الدخل للفقراء، وذلك بإشراكهم في قطاع الأعمال كمستهلكين وعاملين ومنتجين، دون القوة المتحركة للمبادرات القطاع الخاص في جميع الأنشطة والتي تنظمها آلية السوق التنافسية التي تضمن البقاء للأقوى والمبتكر الذي يوفر حاجيات الناس بما فيهم الفقراء ويساعد على تنمية رأس المال البشري بالتعليم والتدريب وتأهيل اليد العاملة، سيظل الناس تحت الفقر.[21]

هذه القوة التي يمتلكها القطاع الخاص عمل صانع القرار السياسي على تعزيزها وتنميتها وتمكين لها من خلال إشراكه في عملية تحقيق أهداف السياسات العامة التي رسمها، بحيث تبني في أجندته السياسية مجموعة من النقاط وعلى رأسها ما يلي:

– تعظيم دور القطاع الخاص وتأهيله للممارسة دور أكبر في تطوير الاقتصاد الوطني من خلال إزالة المعوقات الإدارية والتنظيمية، وتعزيز ثقة القطاع الخاص بالسياسات الاقتصادية، وتبسيط إجراءات إصدار التراخيص.

– توسيع قاعدة الملكية الخاصة للوحدات الإنتاجية في كافة الأنشطة الاقتصادية من خلال الخوصصة.

– تهيئة الأوضاع الملائمة لتشجيع استثمار القطاع الخاص في مجمل أنشطة الخدمات المالية والتجارية والصناعية.

([21]) شيي عبد الرحيم وشكوري محمد: **معدل الاستثمار الخاص بالجزائر دراسة تطبقيه** ، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية :تقيم واستشراف"المعهد العربي للتخطيط بالكويت 2009، ص42

– تعزيز القطاع الخاص لتنفيذ عدد من المشاريع الحكومية وطرح النسب الكبرى على القطاع الخاص.

– تطوير التشريعات الأزمة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية التي تصاحبها جلب خبرات.

كما تم تفعيل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات*[22]، لتقديم الدعم والعون وتشجيع الاستثمارات من خلال الخدمات التي تقدمها، وتقرير المزايا الضريبية المرتبطة بالاستثمار، والذي ينعكس إيجابيا في إحداث مناصب عمل وبالتالي التخفيف من حدة البطالة، وتتمثل أهم الإجراءات المتخذة لفائدة المؤسسات الخاصة المعتمدة فيما يلي:

- في إطار الانجاز تستفيد المؤسسات من إعفاءات هي: الإعفاء من الرسوم الجمركية بالنسبة للسلع غير المستثنات المستوردة، والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للسلع والخدمات غير المستثنية المستوردة، أو التي يتم اقتناؤها محليا والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار، و تتمثل أهم الإعفاءات في التالي:

- أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بموجب المرسوم الرئاسي رقم 01-282 الصادر في 24 سبتمبر 2001 . للوكالة طابع إداري ومدعمة بشخص معنوي واستقلالية مالية

▪ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني، لمدة تتراوح من سنة إلى ثلاث سنوات، بعد معاينة الشروع في النشاط من قبل المصالح الجبائية، بناءً على طلب المستثمر، ويمكن تمديد هذه الفترة من **3** إلى **5** سنوات بالنسبة للاستثمارات، التي تسمح باستحداث أزيد من **100** منصب شغل.

• نظام الترخيص الاستثنائي: يطبق هذا النظام على الاستثمارات الخاصة بنشاطات غير مستثنات من المزايا، ومنجزة في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة للدولة، وتتمثل هذه الإعفاءات في التالي:

▪ الإعفاء من الرسم على التحويل بالنسبة لكل عمليات اقتناء الأملاك العقارية في إطار الاستثمار.

الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للسلع والخدمات، التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

ثالثا: السياسة العامة الإستخراجية الضريبية

ولمواكبة التنمية في الجزائر استدعى الأمر إدخال تغيرات على السياسة الإستخراجية الضريبية من خلال إعادة توزيع الأعباء الضريبية وتوجيهها باتجاه مجالات معينة فتزيد الضرائب على الدخول المرتفعة لكي تساهم في إعادة توزيع الدخول لصالح الطبقات الفقيرة، على حساب الطبقات الغنية،[23] وتوقع ضرائب

([23]) كماسي محمد الامين ، **دراسة وتحليل سياسات الانفاق العام في الجزائر** ، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، 2002/2001، ص 29.

مرتفعة على المنتجات الضارة بالصحة مثل الجعة، مواد التبغ والكبريت والكماليات، وتخفض أو تعفي المشاريع المنتجة ذات الكثافة العمالية التي يكون هدفها إنتاج مواد هامة، بالنسبة إلى الاقتصاد أو خلق مناصب شغل، ذلك أن النظام الضريبي يتمتع بدرجة أعلى من الكفاءة في تحسين الدخل وتقليل من الفقر وزيادة الإنفاق العام.

كما تم تقديم إعفاءات ضريبية للمشاريع التي تعطي دفعا للتنمية، فكان تدخل صانع السياسات العامة في الأنشطة الاقتصادية من خلال أسلوب الفراغ الضريبي،*[24]والذي من أهدافه الرئيسية تشجيع الاستثمار وزيادة العائد الصافي من المشروع، لذا أعتبر الفراغ الضريبي من أهم الحوافز لتشجيع التنمية والقضاء على الفقر من خلال تقليل الضغط الضريبي بتخفيض أو إعفاء الآمر الذي ينتج عنه زيادة الدخل الذي لا يوجه بالكامل إلى الاستهلاك وإنما يقتطع منه جزء كادخار، ومن ثم رفع الاستثمارات وبالتالي دعم العملية الإنتاجية وتنشيط الحركة

* فمصطلح الفراغ الضريبي من المصطلحات الجديدة ، يتخذ عادة أشكال متعددة لكن كلهم يهدفون إلى تخفيض جزئي أو كلى للضريبة، ومن أجل تطبيق فكرة الفراغ الضريبي يجب توفير عدة شروط لتحقيق الأهداف المرجوة.

*أن ينصرف تطبيق هذه الامتيازات إلى أوجه النشاط ذات الأهمية الرئيسية.

*يتعين أن تتناسب أهمية التخفيضات والإعفاءات مع أهمية النشاط، إذ لا معنى للفراغ الضريبي لنشاط لا يهم الجميع كثيرا.

*يتطلب إنجاح سياسة الفراغ أن يكون عبء الضريبة المعفى على نشاط الممارس مهم.

الاقتصادية لكفأته في إدارة تلك الأموال بشكل أفضل[25]، ويتوسع نشاط القطاع الخاص الذي ينتج المزيد من الضرائب التي تدفع إلى الحكومة والتي تستخدم في تمويل السياسة التوزيعية، خاصة تلك التي تستهدف الفقراء بشكل أساسي كالصحة والتعليم والتأمين والشبكات الاجتماعية.

وتمحورت الأهداف المرجوة من هذا الإصلاح عموما حول مجموعة من نقاط أهمها:

– تخفيف العبء الضريبي على المؤسسات، قصد تمكينها من أداء دورها بفعاليّة في التقليل من الفجوة بين الأغنياء والفقراء وتكييف الاقتصاد الوطني مع المعايير الدولية.

– زيادة إيرادات الموازنة من خلال وصول الضريبة إلى الدخول الكامنة، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال زيادة الأهمية النسبية للضرائب المباشرة على حساب الضرائب غير المباشرة.

– تقليص تبعية الموازنة العامة لمتغيرات السوق الدولية للنفط، وذلك بزيادة الأهمية النسبية للجباية العادية على حساب الجباية النفطية، بتوفير الجو المناسب لتحقيق توازن خارجي عن طريق تنويع الصادرات، كون هذه الأخيرة مهيمنا عليها

([25]) سعد أولاد العيد، **ترشيد سياسة الانفاق :دراسة لضاهرة عجز الموازنة العامة لدولة –حالة الجزائر** ، رسالة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسير ، 2013/2012، ص219 .

بالمنتجات البترولية، في ظل أوضاع أصبحت فيها السوق النفطية تتمتع بعدم الاستقرار والثبات.

– إعادة توزيع المداخيل بشكل عادل والعمل على حماية القوة الشرائية بدفع الضرائب كي تكون عاملا من عوامل التحكم في التضخم، بالنظر إلى معدلات التضخم العالية التي يعرفها الاقتصاد الوطني.

– المساهمة في تحقيق أهداف جهود صانع القرار السياسية والاقتصادية للبلاد، إدراكا منه بأن هناك حالة من عدم التوازن الجهوي، وتباين الاستفادة من جهود التنمية بين مناطق وجهات البلاد.

المحور الثالث: أثار السياسة الإستخراجية في الجزائر على معدلات الفقر خلال الفترة 2000-2017

صمم صانع القرار السياسي هذه السياسة لمعالجة الأوضاع المعيشية القائمة، وكان الهدف الرئيسي لها التأثير علي حدة الفقر، من خلال مجموعة من المؤشرات ذات الدلالة التعبيرية عن مخرجات هذه السياسة، التي تُأمن للفقراء الحاجات الأساسية من طعام ولباس وسكن ورعاية صحية وتعليمية، وهذا يستدعي

حسن استغلال الموارد والثروات وتشجيع الاستثمار العام والخاص، والحصول على الضرائب .

أولا: أثر تطبيق السياسات العامة الإستخراجية الاستثمارية

إن سياسة الاستثمار العام في الجزائر كان لها التأثير البالغ على المستوى الكلي الاقتصاد، وبدور أثر علي الفقر، حيث تمكن هذه السياسة من تحسين أحوال الفقراء وفي الصين أدت الخطط الخماسية دورا أساسيا في رفع *مستوي معيشة السكان، وتعزيز التقدم الاجتماعي،والمؤشرات التالية توضح ذلك:*

أ/معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر:

قدر النمو عام 2005 ب5.1% ثم انخفض سنة 2006إلي 2%، ثم عاد في الانتعاش مجددا، ليبلغ سنة2011 نسبة 3.9%[26]، ووصل سنة 2017 نسبة 3.7% [27] كما أن نصيب الفرد من الناتج المحلي ارتفع من 2060 دولار عام 2003 إلى 2967 دولار عام 2005، ثم وصل 3894 دولار عام 2016 وساهم في نمو قطاع المحروقات، فقد سجل نمو بأكثر من ثلث الناتج الإجمالي للجزائر " 34.5 % " كمتوسط خلال الفترة " 2005–2016 "، ففي سنة 2016

---

(26) MINISTEREDES FINANCES algérienne2012: Rapport de Présentation de la Loi de Finances pour 2012.http://www.mf.gov.dz/

(27) MINISTEREDES FINANCES algérienne2018: Rapport de Présentation de la Loi de Finances pour 2017 et tPrévisions 2018-2019 .http://www.mf.gov.dz/

قدر النمو ب 7.7% لقطاع المحروقات، وقطاع الصناعة قدر نموه بنسبة 3.8%سنة 2016 أما قطاع الفلاحة نمى بـ 3.1% بين 2005-2007، ووصلت النسبة إلى 1.8% سنة 2016%[28].

ب/ معدلات التشغيل والبطالة في الجزائر:

ازدادت فئة السكان العاملين بمتوسط معدل سنوي قدره: 7.82% خلال الفترة "2005-2012 "، وهو معدل أعلى من المعدل المسجل خلال سنة 2000 الذي بلغ 1,6 %، إذ انتقلت الفئة العاملة من 10027000 عامل سنة 2005إلى 10812000مليون عامل سنة 2010، ووصلت سنة 2017 أكثر من12227000 عامل29، وفي هذا الإطار فقد قدر تعدد مناصب العمل في قطاع الزراعة 928000 عامل سنة 2017 .أما عمال قطاع الصناعة فقد وصل 1501000 عامل سنة 2017، ووصل عدد عمال البناء والأشغال العمومية أكثر من 1805000عامل سنة 2017، في حين وصل عدد عمال الذين يشتغلون في قطاع الخدمات أكثر من 6536000 عامل سنة 2017، في حين وصل عدد البطالين سنة 2017 بأكثر من 1508000 بطال[30] .

---

(28) فرج شعبان، **الحكم الراشد كمدخل لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر (2010/2000)**، رسالة دكتورة، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2012/2011، ص203.

[29]الديوان الوطني للإحصائيات، 2017، http://www.ons.dz/-Emploi-et-chomage-.html

[30]مرجع نفسه.

ج/ الصحة في الجزائر:

بلغ عدد سكان الجزائر 41,7 مليون نسمة بتاريخ 1 جويلية 2017 مقابل 30,1 مليون نسمة سنة 2000, ويرجع ذلك لتطور الولادات الحية المسجلة بين 2000-2016 إلى 1,06 مليون ولادة حية في 2016 مقابل 589.000 ولادة حية في 2000 . أما من حيث عدد الوفيات فقد سجلت 180.000 وفاة في 2016 مقابل 140.000 وفاة سنة 2000، كما تم تسجيل وفاة 22.300طفل تقل أعمارهم عن سنة واحدة في 2016 مقابل 21.734 وفاة في .2000، كما وصل معدل الحياة لدى الولادة في 2016 بـ 77,6 عاما[31]، كما ارتفع عدد المستشفيات المنجزة من 11 مستشفى خلال الفترة 1999-2003 إلى 34 مستشفى خلال الفترة من 2004-2011، كما عرفت كل من العيادات المتخصصة، والمراكز الصحية وعيادات التوليد وقاعات العلاج، ارتفاعا إذ بلغ عددها خلال الفترة 2004-2011 على التوالي 102، 223، 18، 581، بعدما كان عددها خلال الفترة 1999-2003 على التوالي 11، 48، 129، 548 أما نصيب السكان من الأطباء فقد بلغ سنة 2009 بـ 1 طبيب لكل 1457 نسمة، وأخصائي واحد لكل 2052 نسمة، وصيدلي واحد لكل 4491 نسمة، وعرفت عملية التكفل بالأمومة والمتابعة لمرحلة ما قبل الولادة ارتفاعا، وارتفع العمر المتوقع عند الولادة حيث بلغ سنة2011 بـ

---

(31) الـــديوان الـــوطني للإحصـــائيات،عدد ســـكان الجزائـــر، 2018 . /2018.http://www.ons.dz

76.8 سنة، بعد أن كان يقدر 72.5 سنة 2000 وكان لا يتجاوز 45 سنة غداة الاستقلال.

د/ السكن في الجزائر:

عرف عدد السكنات في الجزائر ارتفاعا حيث بلغ عدد السكنات المنجزة خلال الفترة 200-2015، بأكثر من 2761037 مسكنا، و تم انجاز أكثر من 937326 سكن اجتماعي خلال هذه الفترة، كما وصل عدد السكنات التساهمية بأكثر من 376720 سكن خلال نفس الفترة، في حين وصل عدد سكنات البيع بالإيجار خلال نفس الفترة بأكثر من 69582 سكن، ووصل عدد سكنات الترقوي بأكثر من 108471 مسكن ، في حين وصل عدد سكنات البناء الريفي بأكثر من 1268938 سكن وذلك خلال الفترة من 2000-2015[32]، ورغم الجهود المبذولة من الدولة، تثير مسألة الإسكان عدد من المعوقات مثل عدم الانسجام بين معدل الإنتاج والسكنات المتوفرة وزيادة الطلب، والتأخيرات في التنفيذ وتسليم وحدات سكنية جديدة، وسوء تسيير الحالية، وانتشار السكنات الهشة ومشاكل التوسع العمراني العشوائي تدهور المباني السكنية الحالية، انعدام الأمن، نقص التجهيزات الجماعية وتشبع العقار الحضري، قلة المساحات الخضراء وأماكن الترفيه...إلخ.

كما تم تزويد بالكهرباء والغاز هذه المساكن فقد ارتفعت نسبة الربط بالكهرباء من% 84.6 عام 1999 إلى %98 عام 2016، كما ارتفعت نسبة الربط بالغاز

(32) معطيات وزارة السكن الجزائرية، 2017.

من 30.2% عام 1999 إلى 45% عام2011[33]. كما بلغ عدد السدود المنجزة خلال الفترة 2005-2011 بـ33سدا مقابل 18 سدا تم انجازها خلال الفترة من 1999-2004، وبالنسبة لمشاريع التزود بالماء الصالح للشرب عرفت هي الأخرى نموا ملحوظا، فبعدما بلغ العدد 393 مشروع في الفترة 1999-2004، ارتفع العدد ليصل إلى 2187 مشروع خلال الفترة 2005-2011، كما تم استحداث مشاريع خاصة بتحلية مياه البحر والتي تسمح بتأمين تزويد المدن الكبرى بمياه الشرب. أدى هذا التطور في الهياكل إلى تحسين نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر مياه للشرب محسنة، فبعدما قدرت النسبة بـ 57.8% سنة 1990 ارتفعت لتصل 95% سنة 2011 ، وقد تزامن هذا التحسن مع زيادة حصة الفرد من مياه الشرب حيث انتقلت من 123 لتر سنة 1999 إلى 170 لتر سنة 2011[34].

وعلى الرغم من المجهود التي بذلتها السلطات المعنية لضمان تزويد السكان بمياه الشرب: لا نزال نرى بعض الاضطرابات . فنلاحظ أن معدل ملء السدود هو 85% في السداسي الأول لسنة2015 [35].

كما عرفت مرافق الصرف الصحي زيادة بداية مع التسعينيات، وارتفعت بشكل أكبر وشملت كافة مناطق الوطن مع الألفية الجديدة، فبعدما كانت النسبة 92%

---

(33) معطيات وزارة الموارد المائية، 2012.

(34) معطيات وزارة الموارد المائية، 2012 .

(35) **المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، السداسي الأول من سنة 2015، الجزائر.**

سنة 2000، وواصلت في الارتفاع لتصل سنة 2011 إلى 95%، كما شهد السداسي الأول في هذا السياق من هذه السنة إنجاز محطة معالجة مياه الصرف الصحي بالبيض وتقدم إنجاز 14 محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي (واد عنجة بنسبة 72%، فرجيوة، عين البيضاء 75%، أريس 68% ...إلخ). كما تم انطلاق 4 محطات معالجة خلال السداسي الأول لسنة 2015 بسعة 34653 م3/يوم مقابل 03 في نفس الفترة من عام 2014 بسعة 39040 م3/يوم[36]، وعلى الرغم من تسجيل السياسات القطاعية تقريبا الأهداف الكمية المتعلقة بمشاريع الصرف الصحي، فإن العنصر النوعي يسجل النقائص الملاحظة في بعض المجالات.

ثانيا: أثر السياسة العامة الاستخراجية الخاصة على معدلات الفقر في الجزائر

إن السياسة العامة المتبعة في التنمية في الجزائر كانت قائمة علي الانسحاب التدريجي بين الإنتاج المباشر للمواد والخدمات،والإطار التشريعي في الجزائر أعطي حيوية لهذا للقطاع الخاص وزاد نشاطه ليشمل فرع النسيج والأحذية والغذاء، والأثاث والإلكترونيك والنقل والفلاحة والتعليم والصحة [37]،هذه الزيادة في النشاط حركت الاقتصاد وأثر علي النمو والتشغيل والصحة والتعليم وعلي تحسين

---

(36) **المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، السداسي الأول من سنة 2015، الجزائر.**

(37) تأتي محمد، **أثر سياسة الإنفاق العام على الاستثمار الخاص دراسة تحليلية- قياسية حالة الجزائر (2006/1974)**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2010/2009، ص86.

المستوي المعيشي مما حد من الفقر وقلل عدد الفقر حيث بلغت نسبة الاستثمار الخاص من الناتج المحلي 28.84 % سنة 2006 بعدما كانت في حدود 23.78 % عام 1994 كمثال علي هذه الزيادة نجد أن قطاع التعليم بلغ فيه عدد المؤسسات المسيرة من طرف الخواص عام 2008 ب100 مؤسسة ثم ارتفع عددها إلى 300 عام 2014 مؤسسة تعليمية خاصة وفي الجانب الصحي بلغ عدد العيادات الخاصة 450 عيادة سنة 2014 وبلغ عدد مدارس التكوين المهني 16 مدرسة كونت أكثر من 3000 طالب سنة 2014[38]، وقدرت نسبة العمالة التي يشغلها القطاع الخاص 23 % من حجم التشغيل أي ما يزيد عن 5 ملاين عامل سنة 2005 مقارنة ب38 % للقطاع العام كان نصيب المؤسسات الفندقية السياحية من اليد العاملة حوالي 21825 عامل سنة 2014 وبهذا تمكن الفقراء من أن يكونوا أكثر إنتاجا من تلقاء أنفسهم.

عموما نجد أن السياسة الاستخراجية ساهمت في مكافحة الفقر في الجزائر خلال الفترة من 2000-2017 ، حيث انخفض معدل الفقر من **12.1** % سنة **2000 إلى 5** % سنة 2014.

الخاتمة:

تعتبر التجربة الجزائري في مكافحة الفقر تجربة إستراتجية بكل المعاير، لقد وضعت تصورات واقعية وغير مفرطة لما يتوجب علي صانع القرار السياسي أن ينجزه خلال الفترة مابين عام 2000 وعام ،2016 وقد انتهج خططا وصنع

(38) زياني بومدين عوني، **مكانة السياحة في ظل المعطيات الجديدة، حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2000، ص61 .

سياسات عامة، واتخذ إجراءات ونفذ مشاريع في مختلف الميادين والمجالات الخاصة بالفقر والفقراء، حيث أن صانع القرار في الجزائر خصص الموارد الاقتصادية لمعالجة مشكلة الفقر، وذلك بتخصيص قسم كبير من الناتج الداخلي الخام لتحويلات الاجتماعية، كما أنه ربط بين السياسات العامة (الاستخراجية، التوزيعية، التحويلية) الموجهة لمعالجة ظاهرة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية، مما ساعد الفقراء علي التخلص من فقرهم وعلى الأيادي العاملة أن تعمل وعلى الأفواه أن تسد، كما تم الاعتماد على التعليم والتكوين بكافة مستوياتهم وكافة مدخلاتهم والعمل على ربط مخرجاتهم بمتطلبات السوق، حيث اعتبر التعليم والتكوين أساس تفعيل الدورة الاقتصادية وبالتالي القضاء على الفقر.

قائمة المراجع:

1- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم: الفقر، البنك الدولي ، واشنطن، 1990، ص 41.

2-مجموعة من الباحثين (دليل مؤشرات التنمية البشرية)، ورشة عمل حول مؤشرات التنمية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، بيروت، 2001.

3-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الفقر وطرق قياسه في منطقة الإسكوا، محاولة لبناء بيانات لمؤشرات الفقر، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003.

4-صحراوي نادية، تحليل وقياس الفقر ، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009/2008.

5-فهمي خليفة الفهدوي ، السياسات العامة -منظور كلي في البنية والتحليل، الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، مصر، 2001.

6-جاك دوندير، الدولة ، ت: سموحي فوق العادة ، الفكر الجامعي للنشر والتوزيع والطباعة، بيروت لبنان، 1980 ، ط1.

7–محمد عباس محرزي، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة ، الجزائر، ط2 ، 2008.
8– فضيل دليو الهاشمى، لوكيا ميلود سفارى، إشكالية المشاركة الديمقراطية في الجامعة الجزائرية، قسنطينة، منشورات جامعة منتورى، ط 1، 2001.
9–محمد عبد الفتاح محمد، تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعى الحديث، الاسكندرية، ط1، 2008.
10– عثمان عبد المعز رسلان، التربية السياسية. دراسة تحليلية، دار النشر والتوزيع الإسلامية، ط1، القاهرة ، 1990، ص64.
11–المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التعديل الهيكلي، نوفمبر 1998.
([1]) طويرات وليد، سياسة الإنفاق العام وأثرها علي التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2015/2014.
12–المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000، الجزائر 2001.
13–بوابة الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو، ص2، على الموقع التالي:
.www.premier. ministere.gov.dz/arabe/media/pdf 09–02–2010.
14– عيسي مرزاقة ، القطاع الخاص والتنمية في الجزائر ، رسالة دكتورة دولة ، جامعة باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير،2007.
15––شيي عبد الرحيم وشكوري محمد: معدل الاستثمار الخاص بالجزائر دراسة تطبيقية ، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية :تقيم واستشراف"المعهد العربي للتخطيط بالكويت 2009.
16–أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بموجب المرسوم الرئاسي رقم 01–282 الصادر في 24 سبتمبر 2001 . للوكالة طابع إداري ومدعمة بشخص معنوي واستقلالية مالية.
17– سعد أولاد العيد، ترشيد سياسة الإنفاق :دراسة ظاهرة عجز الموازنة العامة لدولة –حالة الجزائر ، رسالة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، 2013/2012.

18-كماسي محمد الأمين، دراسة وتحليل سياسات الإنفاق العام في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2002/2001.

19-فرج شعبان، الحكم الراشد كمدخل لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر (2010/2000)، رسالة دكتورة، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2012/2011.

20-الديوان الوطني للإحصائيات، 2017، http://www.ons.dz/-Emploi-et-chomage-.html

21-الديوان الوطني للإحصائيات،عدد سكان الجزائر، 2018 . /2018.http://www.ons.dz

22-معطيات وزارة السكن الجزائرية، 2017.

23-معطيات وزارة الموارد المائية، 2012.

24-معطيات وزارة الموارد المائية، 2012 .

25-المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، السداسي الأول من سنة 2015، الجزائر.

26-المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، السداسي الأول من سنة 2015، الجزائر.

27-تأتي محمد، أثر سياسة الإنفاق العام على الاستثمار الخاص دراسة تحليلية- قياسية حالة الجزائر (2006/1974)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2010/2009.

28-زياني بومدين عوني، مكانة السياحة في ظل المعطيات الجديدة، حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2000.

29-البرنامج التكميلي لدعم النمو 2004-2009، المجالات الرئيسية التي يشملها www.el-mouradia.dz /arab/infos/actualité/htm 15/01/2009

30- مصالح الوزير الاول ، ملحق بيان السياسة العامة ن الملحق رقم 03 قوائم برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للفترة 2014/2010 .

31-ملحق بيان السياسة العامة، مصالح الوزير الأول، 2012/07/01، ص 38-40 www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/pdf/declaration 201 ar.pdf

32- Center for the study of living standards, productivity growth reduction in developing countries, Background paper prepared for the 2004, world employement Report the international labour organization, p 16 (http// www.csls.ca/ reports/ 10-03-05 poverty. Pdf (Download 13/03/2009)

-33 MINISTEREDES FINANCES algérienne2012: Rapport de Présentation de la Loi de Finances pour 2012.http://www.mf.gov.dz/

-34 MINISTEREDES FINANCES algérienne2018: Rapport de Présentation de la Loi de Finances pour 2017 et tPrévisions 2018-2019 .http://www.mf.gov.dz/